المحاضرة الخامسة

ميكيافلي وفكرة الدولة الوضعية

لم يكن للدولة بمعناها المؤسسي وجود طيلة العصور الوسطى الإقطاعية بل كانت هناك مؤسسة للحكم اندمجت سلطتها في شخص الملك حتى أصبحت السلطة الحاكمة هي الملك وأصبح الملك هو السلطة الحاكمة ، ولكن تلك السلطة واعتباراً من عصر النهضة تطورت باتجاه آخر ضمن لها الاستقلال عن كل من الملك والكنيسة .

وظهرت النتيجة لذلك الدولة الوضعية في الغرب والتي تميزت بخاصيتين أساسيتين هما مركزية وظائف الإدارة والجيش وفرض الضرائب مما يجعل منها دولة مركزية من جهة ، وقومية هذه الدولة من جهة ثانية . وبحكم خاصيتي (المركزية والقومية).

س / من هو ميكيافلي ؟ وما هي مؤلفاته ؟

ينحدر (نيقولا ميكيافلي ١٤٦٩– ١٥٢٧م) من عائلة فلورنسية قديمة تنتمي إلى فئة صغار النبلاء التي أصابها الإفقار فوجدت نفسها في صفوف البرجوازية بشكل او آخر ، وكان أبوه محامياً فلم يبخل على تعليمه ، فدرس القانون ، ولو بشكل غير نظامي ، ودرس ايضاً الفلسفة والتاريخ وربما يكون قد عرف شيئاً من اللغة الإغريقية . وعمل ميكيافلي في الوظائف الحكومية فكان سكرتير القنصلية الثانية في جمهورية فلورنسا حتى عام ١٥١٢ م ، وتعد الحقبة التي شغل فيها هذا المنصب من أصعب حقب التاريخ الإيطالي بصورة عامة حيث تعرضت إيطاليا فيها للغزو الفرنسي والأسباني والألماني ، أما فلورنسا بالذات ففضلاً عن تعرضها للغزو الأجنبي فقد تقلص دورها الاقتصادي ، لاسيما في مضمار التجارة ، وتلاحقت عليها الأزمات الاقتصادية وأصيبت ميزانيات المصارف فيها بالعجز بعد هبوط سعر الذهب الأمر الذي جعلها نتيجة لكل ذلك عاجزة عن دفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام . وقد تأمل ميكيافلي عميقا في ظروف الواقع الذي

كانت تعيشه إيطاليا عامة وفلورنسا خاصة ، وخلص من تأمله هذا إلى نتيجة مفادها أن فلورنسا أو بالأحرى إيطاليا كلها تعاني حالة من الضعف تجعلها في حاجة ماسة لإقامة دولة وضعية قوية عرض مشروعه الخاص إقامتها في مؤلفاته لاسيما (الأمير) و(المطارحات) و(فن الحرب) و(التواريخ الفلورنسية) إلى جانب رسائله العديدة .

مقومات قيام الدولة الوضعية القوية عند ميكيافلي

زار ميكيافلي بحكم عمله الدبلوماسي الكثير من الدول الأوروبية التي كان العديد منها قد بلغ درجة ملحوظة من القوة ، كما هو حال الدول الفرنسية والإسبانية ، والألمانية والهولندية ، فاتجهت جهوده إلى البحث في عوامل قوة الدول .

وقام مشروع الدولة الوضعية القوية عند ميكيافلي على شرطين أساسيين هما :

اولاً : الأمير :

حيث يرى ميكيافلي أن الدولة الوضعية لا يمكن أن تقوم بدون وجود حاكم فرد يتمتع بخصائص مميزة يأخذ على عاتقه مهمة إقامة مثل هذه الدولة ، اي :

١. لا بد أن يكون إنساناً غير عادي أي أمير .
٢. يجب أن يكون هذا الأمير بعيداً عن معايير الطيبة والخير.
٣. يكون الأمير بعيداً عن الفضائل وقريباً من الرذائل إذا كان من شأن ذلك أن يسهل تحقيق المشروع الخاص بالدولة الوضعية .
٤. عليه أن لا يسيء استعمال الرحمة وهو ينفذ مشروعه هذا .
٥. أن لا يكترث بأتهامه بالقسوة التي يترتب على ممارسته لها جعل الناس في حالة من الخوف ، فهذا الخوف يبدو مقبولاً إذا كان من شأنه ضمان وحدة الرعية وولاءها لأميرها وهو يقوم بتحقيق مشروع الدولة الوضعية .

٦. لا يحتاج الأمير للالتزام بالعهود والوفاء بها .

٧. ضرورة اتسام الأمير ايضاً بخاصية التكيف مع الظروف والقدرة على التظاهر .

وكل هذه الخصائص التي يجب أن يتسم بها الأمير غايتها تأهيله لتولى مهمة إقامة دولة وضعية يحكمها شعار عُرف به ميكيافلي واقترن باسمه هو شعار (الغاية تبرر الوسيلة) .

ثانياً : الجيش

إذا كان مشروع قيام الدولة الوضعية القوية يتطلب لتحقيقه وجود أمير يتصف بخصائص مميزة ، فإن تحقيق هذا المشروع يقتضي ايضاً وجود جيش من نوع خاص . فقد كان الإيطاليون يديرون شؤونهم السياسية بأنفسهم أما حروبهم فكانت المرتزقة تخوضها بدلاً عنهم مقابل اموال تدفع لها ، ولم يكن افراد جيوش المرتزقة أغبياء ، فقد تعلموا ان يحاربوا دون أن يقتلوا أو يجرحوا بعضهم أو يُصابوا بأي ضرر جاعلين خسائرهم في أدنى حدودها ليتمتعوا بالأموال التي يقبضونها ، مثلما تعلموا أيضا إطالة أمد الحرب قدر الإمكان لتدر عليهم أموالا كثيرة ، لذلك كان النصر او الهزيمة بالنسبة لهم أتعس الأيام إذ ينتهي معه كل ربح وفائدة يجنونها ممن يحاربون بدلاً عنهم . وإذ أدرك ميكيافلي ذلك جيدا ، فقد تأكدت لديه ضرورة قيام جيش وطني كشرط لقيام الدولة الوضعية القوية ، ولم يتزعزع يوماً إيمانه بضرورة قيام مثل هذا الجيش ، واستمر يؤكد للإيطاليين وينصحهم بضرورة إلغاء نظام المرتزقة لصالح إقامة جيش وطني ، وهي سبيل الدفاع عن فكرة الجيش الوطني وضع كتابه فن الحرب الذي أكد فيه أن الأمير الذي يعتمد على جيش من المرتزقة يشعر بالقلق وعدم الأمان لأنه يفتقد إلى الأساليب الصحيحة للدفاع في أوقات الأزمات ولا يجد ما يعتمد عليه في هذه الأوقات إلا حسن طالعه .

معوقات قيام الدولة الوضعية القوية عند ميكيافلى

أن حماس ميكيافلى لقيام الدولة الوضعية القوية ، أو بالأحرى قيام دولة إيطالية موحدة وقوية ، لم يحجب عنه رؤية المعوقات التي تقف في وجه تحقيق هذا المشروع ، وهي المعوقات التي شخصها في ضوء الواقع الفعلي لإيطاليا في :

اولاً : الكنيسة :

كان موقف ميكيافلي من الكنيسة سلبيا بقدر ما كان موقفه من الدين إيجابياً ، وبذلك فإنه وعلى الرغم من علمانيته لم يخلط بين موقفه من الدين وموقفه من الكنيسة ، حيث كان يرى أن للدين مكانة بارزة ودوراً ايجابياً في حياة الدولة وسياساتها لا من حيث صحته بل من حيث كونه دعامة للنظام الاجتماعي ، أن الكنيسة هي السبب الرئيسي في تدهور الروح الدينية بفعل واقعها الفاسد الذي لم تعد تصلح معه لضمان حصانة الروح الدينية من التدهور .

وقد وجد ميكيافلي أن من شان الواقع الفاسد والدور السلبي للكنيسة المسيحية الكاثوليكية الإضرار بمشروع إقامة الدولة الوضعية القوية بصورة عامة ومشروع إقامة دولة إيطاليا الموحدة القوية بصورة خاصة . ولا بد أن يكون هنالك أيضاً دين يضمن وحدة العنصر الإنساني في هذه الدولة .

ثانياً : الطبقة الإقطاعية :

فقد ذهب ميكيافلي إلى التأكيد على ضرورة تصفية سلطة النبلاء الإقطاعيين كشرط ضروري لقيام الدولة الوضعية القوية ، وهم من جهة اخرى يشكلون خطراً على الأمير نفسه خصوصاً إذا ما تولى الحكم عن طريقهم أو على الأقل بمساعدتهم ، لذلك فإنه

ينصح الأمير بمعاملتها بطريقتين من شأنهما الحد من سلطتها وخطرها ، فإما أن يحكمها بطريقة تكون فيها معتمدة على عطفه وتأييده بشكل كامل ، أو أن يحكمها بطريقة يتم بموجبها التمييز بين النبلاء الذين يحبهم الأمير ويكرمهم لارتباطهم به دون أن تكون لهم مصالح خاصة ، والنبلاء الذين يبقون بمنآي عن الأمير بدافع أغراضهم الخاصة ومطامحهم فيعاملهم كأعداء حقيقيين . لقد نظر ميكيافلي إلى رجال الدين والنبلاء نظرة ازدراء أساسها إدراكه لأهمية العمل بالنسبة لتقدم المجتمع ومن ثم تقدم الدولة ، وكان النبلاء ورجال الكنيسة يبدون في نظره عاطلين كسالي بما يجعلهم غير مجدين بالنسبة للدولة الوضعية ولا يسهمون في تقدمها بل إنهم على العكس من ذلك تماما لأنهم يعيشون فيها كطفيليين .

شروط الحياة السياسية في الدولة الوضعية القوية عند ميكيافلي

يحدد ميكيافلي الشروط الحاكمة للحياة السياسية في الدولة الوضعية القوية في :

١. تعاقب أنظمة الحكم :

لم تكن هذه الفكرة جديدة بلا شك حيث قال بها من قبل أفلاطون وأرسطو أولاً ثم المؤرخ الإغريقي الروماني بوليب (بوليبيوس) الذي استمد فلسفته الخاصة بالتاريخ ودورة الأنظمة والدساتير من أفلاطون . ويجد ميكيافلي ، بموجب هذه الفكرة ، أن كل نموذج من الحكم ينحط بالضرورة ويتراجع ليحل محله نموذج آخر ، فعندما بدأ الناس يتقربون من بعضهم حرصاً منهم على تحسين وسائل الدفاع عن أنفسهم ، شرعوا يتطلعون إلى رجل منهم يكون أكثرهم قوة وشجاعة لينصبوه رئيساً عليهم ويدينون له بالطاعة ، وعندما استقرت أحوالهم وأخذوا يبحثون عن امير لأختياره ، لم يعودوا يختارون أقواهم واشجعهم ، كما كان الوضع في السابق ، بل أكثرهم حكمة وعدالة وعندما بدءوا بقبول الأمراء

بالوراثة أخذ هؤلاء الورثة بالتدهور بالقياس إلى أسلافهم وشرعوا يهجرون الخير والفضيلة ، فزاد ذلك من كراهية الناس للأمراء مما دفع بهؤلاء إلى اللجوء إلى العنف لإخضاع رعاياهم الأمر الذي نتج عنه حكم الطغيان الذي يصبح عادة وفي وقت قصير سبباً لسقوط الأمراء لأنه يولد المؤامرات والدسائس ضدهم فيحمل الرعايا السلاح للإطاحة بهم بتحريض من القادة الأقوياء ، وعندما ينتقل نظام الحكم إلى هؤلاء القادة ثم إلى ذريتهم ، فإن هؤلاء الأخيرين وبسبب عدم خبرتهم وميلهم إلى الطمع والطموح المفرط واغتصاب حقوق الناس يحولونه إلى نظام حكم أوليغارشي / حكم القلة الذي تتعرض فيه الحقوق المدنية للإهمال التام فيقع للحاكم الأوليغارشي ما وقع للطاغية من قبل ليبرز عاجلا أو آجلا إنسان يستطع بمساعدة الرعية ومساندتها القضاء عليه وتصفية امره . ولان الرعية تخلصت الأن من حكم القلة مثلما تخلصت من قبل من حكم الأمراء ، فإنها تتجه الى اقامة الحكم الديمقراطي / حكم الشعب وتنظيمها بشكل يضمن عدم تركز السلطة لا في قلة من الرجال الأقوياء ولا في أمير من الأمراء ، ويحافظ النظام الديمقراطي على نفسه امداً من الزمن لكنه ليس بالأمد الطويل إذ سرعان ما تسوده الفوضى ولا يبقى فيه احترام لا للفرد ولا للموظف الرسمي ، فترتكب الشرور والمخالفات فيعود نظام حكم الأمارة اما تلبية لنصيحة إنسان طيب عاقل أو رغبة في الخلاص من هذه الفوضى ومعه تعود من جديد الدورة التاريخية لأنظمة الحكم التي يدرك ميكيافلي أن الثورة هي واحدة من الأدوات التي تحركها وتضمن استمرارها .

وإذا كان ميكيافلي يخلص من كل ذلك إلى التأكيد على أن الدورة التاريخية للأنظمة ظاهرة عامة تشمل بنطاقها كل الحكومات ، فإنه يلاحظ أن هذه الدورة لا تقود نفس الحكومة إلى نفس الشكل من الحكم على الدوام مما يعني أن الدورة التاريخية للنظم لا تتخذ عنده شكل التطور الدائري الذي بموجبه تتم العودة إلى ذات الشكل من الحكم بل

تتخذ في رأيه شكل التطور اللولبي الصاعد الذي يتم بموجبه التحول من نظام إلى نظام آخر لا بد أن يكون أكثر تقدما.

٢. نظامي الحكم الملكي والجمهوري عند ميكيافلي :

ميّز ميكيافلي بين نظام الحكم الملكي والجمهوري اعتماداً على معيار عدد الحائزين على السلطة في كل منهما ، فإذا كانت السلطة في يد شخص واحد كان نظام ملك أو إمارة ، أما إذا كانت فيه السلطة في أيدي ممثلي الشعب المنتخبين الذين يحتلون مراكز هم مدة زمنية محددة باستثناء الرئيس الذي قد ينتخب مدى الحياة فسيكون نظام حكم جمهوري . وبقدر ما يعارض ميكيافلي النظام الملكي الوراثي فإنه يفضل النظام الجمهوري مؤكداً ضرورة اقترانه بوجود مجلسين أحدهما للشيوخ والأخر للشعب يعيد لهما بجميع الأعمال التشريعية اللازمة ، ولأنه لا يستبعد وقوع الصراع بين هذين المجلسين بسبب تنازع الاختصاصات ، فإنه يقر بإمكانية تعرض النظام الجمهوري في هذه الحالة لأزمة حادة يتطلب تجاوزه لها أن يتشبه بالنظام الملكي ويستعير أسلحته ليتم إعلان الدكتاتورية لكنه يبدو أيضا حذرا كل الحذر من انتهاء هذه الدكتاتورية في النهاية إلى تصفية النظام الجمهوري وإقامة نظام الطغيان محله ، لذلك فهو يشترط اقتران استخدام النظام الجمهوري للدكتاتورية بهدف معين بالذات ، كما يشترط تقييد هذا الاستخدام بمدة محددة أقصاها خمس سنوات .

٣. نظام الحكم الشعبي عند ميكيافلي

كان الشعب بالنسبة لأغلب المفكرين الذين سبقوا ميكيافلي وعاصروه كماً مهملاً لا قيمة له ولا دور ، ولكنه أصبح معه قوة فاعلة ذات أهمية لأن هدف الشعب في رأيه أنبل من أهداف النبلاء ، وهو ينصح الأمير الذي يصل إلى منصبه باختيار الشعب أن

يحافظ على صداقته له ، أما الأمير الذي يصل إلى منصبه عن طريق النبلاء وعلى الرغم من إرادة الشعب فعليه أن يحاول كسب عطف الشعب إذا ما شاء الاستمرار في منصبه لأن محبة الشعب هي ضمانته الأكيدة ضد كل هجوم يتعرض له .

ولكن ميكيافلي وعلى الرغم من اهتمامه بالشعب كركيزة للحكم ، فإنه عندما تحدث عن النظام المناسب للدولة الوضعية القوية ناصر الحكم الجمهوري ولم يناصر الحكم الشعبي ولم يطالب إلا بنظام متوازن لم يسمح دستوره المعتدل للفقراء والأغنياء بمراقبة بعضهم مع بقاء كل منهم في مكانه في نظام الحكم . ويتجلى موقفه الحقيقي من الشعب في غياب هذا الأخير عن اهتمامه عند معالجته لموضوع الحكم ، ولعل ذلك يرجع إلى أنه لم يكن ينظر إليه بعين الثقة الأمر الذي قد يجد تفسيره في قلة ثقته بالناس المجبولين في رأيه على العدوانية واتيان الأذى ونكران المعروف وسرعة التلون والشره والبخل .... الخ .

أن الشعب لديه معنى خاصاً لا يشمل معه إلا طبقة معينة من طبقاته لأنه يميز بين الشعب والرعاع ، وطبقا لهذا التمييز فإن الشعب عنده هو الصناع والحرفيين والتجار والصناعيين أو من نستطيع تسميتهم البرجوازية بلغة العصر ، أما الفلاحين مثلا فإنهم يدخلون عنده في عداد الرعاع .

والخلاصة ، أن موقف ميكيافلي من الشعب يبدو متفاوتاً ، فهو سلبي عندما يتعلق الأمر بممارسة الحكم من قبل الشعب ، ولكنه إيجابي عندما يتعلق الأمر بمساندة الشعب للحكم وتوفير القناعة به وتعيين أهدافه الأساسية .